A young girl in a school uniform and face mask is writing in a notebook. She is holding a pencil and looking down at the page. The background is blurred, showing other students in a classroom setting.

ورقة عمل

تسرّب الفتيات من التّعليم في اليمن (مشكلات وحلول)

د. طه فارح غالب

أ. احمد سعيد الوحش

مركز يمن انفور ميشن سنتر للبحوث والإعلام

الفهرس

2.....	الفهرس
3.....	مقدمة
4.....	التسرب ماهيته ومظاهرة:
4.....	أسباب وعوامل تسرب الفتيات من التعليم:
6.....	أزمة التعليم في اليمن:
8.....	الهدر الاقتصادي لظاهرة تسرب الفتيات:
12.....	استراتيجيات التدخل:
15.....	التوصيات والحلول المقترحة
17.....	المراجع

المقدمة

الفتاة هي عماد الحاضر وصانعة المستقبل. هي المعنية بإدارة وتوجيه سلوك الأسرة. فالأم المتعلمة والمتقنة تسعى إلى تأسيس أسرة بناءة في حاضرتنا وإلى الاهتمام بتأسيس لمستقبل أفضل، بينما الأم الغير متعلمة هي على عكس ذلك تماماً.

تُظهر الأبحاث نتائج إيجابية لزيادة فرص حصول المزيد من النساء والفتيات على التّعليم بشكل أفضل ومستدام، وتشير الدراسات إلى أن التعليم يرفع من مستوى معيشة المرأة اقتصادياً واجتماعياً وصحياً.

وفي تقرير للأمم المتحدة عام 2012 ورد أن 95% من 28.5 مليون طفل يعيشون في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ولا يتلقون تعليماً ابتدائياً، حيث 55% من هؤلاء الأطفال هم من الإناث. كما أشارت ورقة البنك الدولي لعام 2014 أن تعليم الفتيات سيساعد أيضاً سكان المستقبل، ووفقاً لبيانات اليونسكو، فإذا أكملت جميع الإناث في البلدان النامية التّعليم الابتدائي، ينخفض معدّل وفيات الأطفال بمقدار السدس، مما ينقذ ما يقارب المليون شخصاً سنوياً، بالإضافة إلى أن معدل وفيات الأمّهات بسبب الأمراض التي يمكن الوقاية منها سينخفض مقدار الثلثين، وذلك لأن التّعليم سيزوّد الفتاة بالمهارات الحياتية بما في ذلك الصّحة الإنجابية وسيعطيها مساحة اجتماعية للمساهمة بشكل إيجابي ومفيد في معظم القضايا المهمّة.

ولأهمية تعليم الفتاة ظهرت بعض الجمعيات والهيئات والاتحادات الإقليمية والعالمية، نذكر منها على سبيل المثال: لا الحصر الاتحاد العربي للمرأة المتخصصة في مصر ومن أمثلة الجمعيات العالمية حركة تعرف باسم شقيقات الأمل Sister of Hope التي وضعت برامج تهدف إلى زرع الثقة والشجاعة والتنمية الشخصية والتربية لدى البنات حتى يصبحن شخصيات سوية غير متسرّبات، وأيضا حركة نغير الفتيات Girls on the run، ومن مبادئ هذه الحركة: أن كل فتاة يمكنها أن تتقبل من هي تكون، وتحدّد ماذا تريد أن تكون، وتقدر على مواجهة التحدّي، بل وتغيّر العالم، وعليه قامت هذه الحركة بوضع رؤيتها ورسالتها وقيمها التي تنعكس في التمكين والمسؤولية والعزم والتنوّع والترابط والمرح والتقاؤل والعرفان بالجميل والحضانة والصّحة وطيبة القلب والتراحم وذلك تحت شعار: تعلّمي، واحلمي، وعيشي، وانطلقِي! Learn, Dream, Live, Run. أما الحركة الأخرى المعروفة باسم صاعدات Girl Up فقد ركّزت على إشعال مطالب تمكين الفتيات. وترى الحركة أن الفتيات صاحبات قوّة واقتدار، فعندما يَكُنَّ متعلّقات متمتّعات بالصّحة فإنهنّ سينقلن مجتمعاتهنّ نحو الأفضل ويغيّرنّ العالم.

التسرّب ماهيته ومظاهرة:

هناك شبه اجماع من قبل عدد كبير من الباحثين في الوسط العربي (مثل الخرزجي والسامرائي: 1990، الربيعي: 2006، الأنصالي: 2010، إبراهيم: 2013، الحروب: 2013، الميالي: 2014) وفي الوسط الأوربي (مثل كانتر وهيل: 1998، لهر وآخرون: 2004، دورلاك ويسبيرج وباتشان: 2010، سمنك: 2014) على أن التسرّب هو التغيّب شبه الكامل عن الانتظام في الدّراسة بالهروب من المدرسة أو الامتناع أو الرّفص أو العزوف عن الدراسة - كبعض أشكال الانقطاع عن الدّراسة قبل إتمام المرحلة الدّراسية المقيد فيه الطالب أو الطالبة لسبب من الأسباب - إما المتعلّقة بالطّلبة أو الأسرة، أو البيئة الخارجية المحيطة بالطالب كالمدرسة، الاقارن، المعيشة، وغيرها.

من هذا المنطلق، يمثّل التسرّب فقراً تربوياً وهدراً اقتصادياً، وتحدياً اجتماعياً، وخطلاً ثقافياً، وفقداناً تنموياً وقد يكون في وقتٍ من الأوقات أزمة سياسية - تؤثر تأثيراً سلبياً على استقرار المجتمع وفاهيته وتقدمه، ما يستوجب التّعامل مع أسبابه وتبعاته.

فالتسرّب يشكّل مشكلة "لا يمكننا القبول بها كما لا يمكننا تجاهلها" كما ذكر الرئيس الأمريكي السابق بارك أوباما " a problem we cannot afford to accept and we cannot afford to ignore".

أسباب وعوامل تسرّب الفتيات من التّعليم:

تتعدد أسباب وعوامل التسرّب من التّعليم عموماً، وتلك الخاصة بالفتيات خصوصاً، منها ما يرتبط بأسباب متعلّقة بالفتاة نفسها ومنها ما يرتبط بأمور أخرى. فتناول بعض الباحثون هذه الأسباب في الأدبيات

والبحوث العربية (مثل طه وآخرون:2008، الريسي وآخرون: 2008، الإنصالي: 2010، الحروب: 2013 وغيرهم) لاسيما البحوث الأجنبية (مثل دينيرسكي وآخرون:2008م، ألميدا واخريين:2009، لاي:2011). فنلخص أسباب تسرب الفتيات بالنقاط الآتية:

1. عوامل اجتماعية تتمثل في: التمر والتحرش، والخلافات الزوجية والطلاق، الزواج المبكر، انتشار الأمية بين الوالدين ومصاحبة رفقاء السوء.
2. عوامل اقتصادية وتتمثل في: الخروج للعمل لمعاونة الأسرة، الاقتصار على تعليم أحد الجنسين، بريق المال من العمل أو التسول أو الجريمة.
3. عوامل بيئية وتتمثل في: بُعد مكان المدرسة عن السكن، كثرة تنقل الأسرة لظروف العمل أو الرزق، الظروف المناخية في بعض الأماكن.
4. عوامل ثقافية وتتمثل في: تفضيل الذكور على الإناث في فرص التعليم، حرمان الإناث من التعليم بحجج ثقافية واهية، اتجاهات واعتقادات الوالدين السلبية تجاه تعليم الفتيات.
5. عوامل مدرسية وتتمثل في: العلاقات الغير سوية بين المعلمين والطلاب، التعرض للعقاب البدني والنفسي، التمييز بين الطلاب على أسس اجتماعية واقتصادية، ارتفاع كثافة الفصول الدراسية، عدم مراعاة احتياجات واهتمامات الطلاب وميولهم، عدم ارتباط المناهج ببيئة الطلاب مع ضعف أداء المعلمين.
6. عوامل شخصية وتتمثل في: ضعف مستوى التحصيل، تدني الدافعية للتعليم، عدم القدرة على التكيف مع الآخرين، المعاناة من بعض الأمراض أو الإعاقات، النسيان والشرد وضعف الذاكرة، الاستهتار والعناد والرغبة في الاستقلالية المبكرة، الإحباط والانعزالية.

وانفرد كل من نعمة (2013) والحروب (2013) بالظروف الأمنية المتدهورة، وفيما يتعلق باليمن فإن ظاهرة تسرب الفتيات مشكلة ممتدة منذ تأسيس الجمهورية اليمنية. إذ أدت الصراعات السياسية واندلاع الحرب الأهلية منذ العام 2015 إلى تفاقم هذه الظاهرة وازدياد حدتها. فأصبح للعوامل المختلفة المسببة للتسرب تأثير أكثر سلبية على تعلم الفتيات، وازدادت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، البيئية، الثقافية والمدرسية بسبب الحرب، وأصبحت اليمن تواجه تعقيد وأزمات اجتماعية منها الزواج المبكر، وانتشار الأمية بين الوالدين، وأزمات اقتصادية تمثلت بانقطاع الرواتب لأكثر من مئتي ألف أسرة وفقدان مصادر العيش، لاسيما عوامل بيئية تمثلت بتنقل الأسر بسبب النزوح الداخلي هروبا من الصراع. وبحسب تقرير منظمة "اليونيسف" عن وضع التعليم في اليمن في مارس 2020، فمليونَي طفل يماني أصبحوا خارج المنظومة التعليمية، مقابل 5.8 مليون تلميذ لا يزالون مواظبون على ارتياد مدارسهم، وما يقارب 1.71 مليون طفل نازح مع أسرهم، وبعضهم أجبرته الظروف المعيشية على ترك المدارس والالتحاق بسوق العمل، كما لم يعد من الممكن استخدام مدرسة واحدة من كل 5 مدارس في اليمن كنتيجة مباشرة للحرب

الأهلية. بالإضافة إلى العوامل السابقة هناك عوامل ثقافية متعلّقة بتفضيل الذكور على الإناث، وعوامل مدرسية تمثّلت بشحّة المدارس، وعوامل شخصية تمثّلت بتدنيّ الدافعية للتعلّم والإحباط السائد وانسداد الأفق نحو مستقبل أفضل بالإضافة إلى رؤية الأسرة أو الفتاة بعدم وجود لها مستقبل في اليمن، البلد المحكوم بالصراعات والنزاعات التي لا تكاد أن تتوقّف. وفي دراسة ميدانية عام 2010 أجرتها "مبادرة حماية الأطفال والياfecين" في أمانة العاصمة صنعاء بالتعاون مع فريق من المتدربين بمؤسسة "كوست سكوب"، تبين أن أغلب المتسرّبين من التعلّم في مدينة صنعاء هم ضمن الفئة العمرية 8 - 18 سنة أي في إطار المرحلة الأساسيّة، وأن التسرّب يزداد بين الذكور؛ كونّ الإناث أقلّ التحاقاً بالتعلّم وأكثر انسحاباً منه خصوصاً في حالات الزواج المبكر. كما تشير الدراسة إلى "أن معظم المتسرّبين من التعلّم يتجهون للعمل في الورش المهنية وبيع القات والمحاسبة على الباصات، والبعض منهم يعمل بائعاً متجولاً في إشارات المرور، وعلى أرصفة الطرقات، ومن لا يجد منهم فرصة عمل يتجه إلى ممارسة التسوّل والقليل منهم يبقى في المنازل، وأن معظم الأطفال المتسرّبين من التعلّم، خصوصاً الذين يمتنون التسوّل يعانون من ضغوط نفسيّة ويتّصفون بسلوك التمرد والعناد". ولاحظت الدراسة أن البيئة المدرسية بوضعها الحالي: "تعدّ عاملاً مشجّعاً على التسرّب من التعلّم وأن أغلب المدارس تعاني من الكثافة الطلابية داخل الفصول، حيث تمّ مشاهدة الطالبات في المرحلة الأساسية في إحدى المدارس بلا مقاعد دراسية نهائياً، وهنّ يجلسن على الأرض بوضعية مرهقة جداً، وأن الفصول الصفية صغيرة جداً، وتؤكد على أن كثيراً من المدارس تفتقد للمرافق الصحية الأساسية، وأن البناء مُصمّم كسكن عشوائي وليس مدرسة، وأن الأنشطة فيها منعدمة والبعض منها لا منهجية فهي لا تراعي ميول واتجاهات الأطفال وهوايتهم كجزء من العملية التعليمية". ولم تنسّ الدراسة الإشارة إلى موضوع الأسرة، فقد جاء فيها: "إن عملية الاتّصال بين المدرسة وأولياء أمور الطلبة ضعيف جداً، وقد تكون منعدمة، ما يجعل الأسرة بعيدة عن أوضاع أبنائها، وأن مجالس الآباء غير مفعّلة ومشاركات الأسرة في الأنشطة المدرسية نادرة". كما تشير الدّراسة إلى أن أغلب الأطفال الذين تمّ اللّقاء بهم "يعانون من اضطرابات نفسية كالشّعور بالدونية والحرمان من حقّهم في الطّفولة، كما يعانون من الاكتئاب والانطواء والتلعثم في الكلام، والبعض تتنابه حالة من العصبية والقلق وعدم التّركيز، ويبدو على صحتهم الجسدية آثار التعب والإرهاق وسوء التغذية وفقّر الدّم". وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: "تعزيز فرص التّواصل وآليات المتابعة ما بين الأسرة والمدرسة، وإشراك الأسرة والطّالب في الأنشطة المدرسية وتوفير برامج توعوية تعزّز وعي وثقافة الأسرة نحو التعلّم"، ويجدر بنا أن نلاحظ أن تقرير هذه الدراسة كان منذ عشر سنوات مليئة بالنزاعات والصراعات السياسية، فأصبح الوضع التعليمي اليوم في اليمن كارثي.

أزمة التعلّم في اليمن:

ينصّ الدستور اليمني في المادة (54) أن "التّعليم حقّ للمواطنين جميعاً تكفله الدّولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات التّقافية والتّربوية، والتّعليم في المرحلة الأساسيّة إلزامي، وتعمل الدّولة على محو الأميّة وتهتمّ بالتوسّع في التّعليم الفنّي والمهني، كما تهتمّ الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف وتوفّر له التّربية الدّينية والعقليّة والبدنيّة وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات".

وقد خلّفت الحرب الرّاهنة أزمة تعليمية هي الأسوأ في تاريخ اليمن المعاصر وإحدى أضخم الأزمات التّعليمية في منطقة الشّرق الأوسط بعد سوريا. حيث وصل عدد التلاميذ المحرومين من مواصلة تعليمهم إلى (3.5) مليون مقارنة بـ(1.7) مليون قبل الحرب، وتعرّضت ثلث المدارس التّعليمية لأضرار مختلفة نتيجة تعرّضها للقصف المباشر أو بسبب استخدامها لأعمال عسكريّة، كما أدّى توقّف صرف مرتبات 70% من المعلمين إلى إغلاق آلاف المدارس وإلى تعرّض عمل الجامعات والمعاهد الفنيّة والمهنيّة.

في السياق نفسه، خلّفت التوتّرات السّياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة والتّقافية والأخلاقيّة، إشكاليّات تربوية معقّدة يصعب حلّها بشكل كامل بعيداً عن الحلول العامّة اللازمة لليمنيّة ككلّ. كما أن غياب سياسات تعليمية فاعلة وتشتّت الاهتمامات المحليّة والدولية بين الأزمات المختلفة يجعل أزمة التّعليم أزمة منسيّة، ولتحليل الوضع العام من الناحية السّياسية، أفرزت الأوضاع السّياسية الحاليّة عدد من الإشكاليّات التربويّة تمثلت بـ"تداخل المعايير السّياسية بالتّربويّة، وحضور التّوظيف السّياسي والإيدلوجي مقابل ضعف في التّنظيم الإداري، وغياب سياسات وخطط لمواجهة التّحدّيات التربوية مقابل تنامي انتهاكات الحريات المهنيّة والأكاديميّة، وضعف القدرة على الاستفادة من الدّور المجتمعي وجهود المنظمات الدولية في دعم التّعليم في ظلّ عجز السّلطات التّعليمية عن القيام بدورها". ومن الناحية الاقتصاديّة، أدّى تدهور الوضع الاقتصاديّ إلى عجز الحكومة عن تمويل التّعليم، وتوقف صرف مرتبات 70% من المعلمين، وعجز أغلب الأسر عن توفير متطلّبات التّعليم لأبنائها، فيما ذهبت التّمويلات الدولية إلى قطاعات أخرى أكثر إلحاحاً كالصّحة والغذاء، وبإغلاق أكثر المدارس الحكوميّة وتقطّع الدّراسة زاد التسرّب. ومن الناحية الاجتماعيّة، أدّى نزوح وتهجير أكثر من 3.3 ملايين نسمة داخلياً نصفهم من الطّلبة إلى خلق ضغوط متواصلة على بعض المدارس، وحرّم كثير من الطّلبة النازحين من مواصلة تعليمهم، كما أنتجت الحرب وضعاً أسرياً غير متكيّف، انعكس على التّحصيل العلميّ للطّلبة، واتّسعت فجوة التّعليم بين الذكور والإناث، ومن الناحية التّقافية ممّلت نسبة الأميّة المرتفعة التي تصل إلى 40% في ظلّ تسدّد كثير من العادات والتّقاليد التّقافية والدّينيّة لتمثّل سياجاً مانعاً من تحقيق وعي مجتمعيّ لكثير من الأسر بأهميّة استمرار أبنائها في التّعليم، فضلاً عن أنه يعيق إيجاد فرص إستجابة مجتمعيّة فاعلة لمواجهة تحديّات التّعليم. إضافة إلى ذلك فقد أصبغ الخطاب السّياسي بخطاب طائفي كانت المؤسّسات التربوية والإعلاميّة ميدانه الأوّل، وتحوّل التّعليم من وسيلة لحماية الأطفال والشّباب من الأفكار المتطرّفة واستقطاب

الجماعات المسلّحة إلى أداة لتكريس كل ما هو سيّء بالواقع وهو ما يتطلّب من واضعي السياسات التربويّة التفكير جيّداً في كيفية تحقيق التّربية على المواطنة في ظلّ الشّحن الطّائفي المتصاعد، وكيفية تحقيق رقابة مجتمعيّة على التّعليم في ظلّ غياب الرّقابة الرّسمية، والتّفكير في كيفية الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة وشبكات التّواصل الاجتماعي لرفع الوّعي المجتمعي بأهمية التّعليم، وللمساهمة في حلول عمليّة لعجز الكتاب المدرسيّ وغياب المعلّم. أمّا أخلاقياً فقد أدّت أعمال العنف المتصاعدة وحالة الحرمان العاطفيّ بسبب فقدان أبّ أو قريب، إضافة إلى فقدان العمل إلى تنامي ثقافة العنف المدرسيّ التي تبرز من خلال الاعتداءات المتكرّرة من الطّلبة على زملائهم أو على معلّميهم. كما دفعت الأوضاع العامّة إلى ارتفاع حدّة العصبية والمناطقية والانتماءات الضيقة مقابل ضعف الهوية الوطنيّة وغياب ثقافة التّعايش والحوار.

وبحسب آخر الإحصاءات حسب تقرير صادر عن "مركز الدّراسات والإعلام التربوي 2018م تعز" 31% من المدارس قد تعرّضت لأضرار مباشرة وغير مباشرة، و70% من المعلّمين لم يستلموا رواتبهم منذ أكثر من خمس سنوات، و30% من الطّلبة هم نازحين ومهجّرين داخلياً. كما بلغ عدد الطّلبة الذين حرّموا من مواصلة التّعليم منذ بداية الحرب 1.5 مليون طالب، وهو ما يرفع عدد الأطفال خارج المدرسة إلى (3.5) مليون بحسب تقرير اليونسيف عام 2018. بالإضافة إلى ذلك توقّعت التّنفقات التّشغيلية للجامعات والمعاهد وتضرّر 60% من المعاهد الفنيّة والمهنية وتعرّضت الجامعات لأضرار مختلفة حيث حرّم 600 طالب وطالبة في كلية الطّب البشري بالحديدة من مواصلة التّعليم بعد خروج كليتهم عن الخدمة، وهاجر 32% من الأكاديميين داخلياً وخارجياً، كما خرجت الجامعات اليمنية من التّصنيفات الدولية للاعتماد الخارجي، وازدادت الانتهاكات للحريات الأكاديمية حيث تمّ تسجيل 11 حالة اعتداء مسلح على أكاديميين خلال العام 2017.

الهدر الاقتصادي لظاهرة تسرّب الفتيات:

بالرّغم من أن التّعليم هو معيار تقدّم الأمم وتقوّحها في جميع المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية)، إلّا أن النظام التّعليمي اليمني يعاني من مشاكل كبيرة ومعقّدة تحول دون تحقيق أهدافه وأبرزها يتمثّل في الهدر المدرسي بشتّى أشكاله من رسوب، وتسرّب، وغياب مدرسي ممّا يؤدّي إلى مشاكل تربويّة واجتماعية تتمثّل في عجز النظام التّعليمي عن الاحتفاظ بالملتحقين دراسياً (محمد حمزة: التسرّب المدرسي ص 40-41). ويشكّل الهدر المدرسي هدراً حقيقياً للجهود التي تبذل من قبل الهيئات التّعليمية بالرّغم من شحّتها للتنمية، حيث تتحوّل المتسرّبة أو المتسرّب إلى طاقة معطّلة وخطرها على أمن المجتمع وأداة لتخريب الاقتصاد وإضعاف كيان التماسك الاجتماعي والوحدة التّقافية له، حيث أكدت العديد من الدراسات على أن الاستثمار في التّعليم يفوق مردوده أي مشروع استثماري آخر بما دفع العديد من الدّول إلى زيادة الإنفاق على التّعليم (عبدالحاميد واخرون: ظاهرة التسرّب، ص 1-5).

ولا شك أن الهدر المدرسي الناتج عن الرسوب والتسرب يعرض الأطفال للخطر كما يعرض المجتمع لتدني المستوى التعليمي والثقافي إلى جانب المستوى الاقتصادي الذي يتمثل بالخسارة التي يحققها المجتمع نتيجة ضياع وفقدان عناصر بشرية كان من الممكن أن تساهم في عمليتي الإنتاج والتنمية بعد إكمال التعليم والتأهيل المناسبين لسوق العمل. وبناء على ما سبق نجد أن للهدر الدراسي العديد من الانعكاسات و الآثار السلبية التي يمكن استعراضها كالتالي:

(أ) إنعكاسات التسرب الدراسي:

تؤدي ظاهرة التسرب إلى عرقلة العملية التعليمية وإضاعة الوقت والجهود والطاقات بدون مردود أو استغلال إيجابي لصالح المجتمع، وهذا هو الهدر الحقيقي الذي يؤدي إلى زيادة نسبة الأمية والبطالة وضعف الاقتصاد القومي. لذا فإن لهذه الظاهرة إنعكاسات متعددة يمكن تلخيصها في الآتي (عليان وآخرون: أسباب الهدر التربوي، 2012، ص 683-684)، (سعد الهميم: الخصائص الإجتماعية للمتسربين، 2010، ص 57):

1- الانعكاسات الاقتصادية: يعدّ التسرب الدراسي أحد أهمّ معوقات الاستثمار في القوى البشرية حيث أظهرت العديد من الدراسات أن ثمة علاقة طردية قوية بين الكفاءة الإنتاجية للتعليم والدخل الاقتصادي المادي وبين المستوى التعليمي الذي وصل إليه الفرد. بما يعني أن التسرب الدراسي يمثل خسارة مادية يمكن تقديرها بحسب تكلفة الفرد، ولا شك أن هذه الخسارة تعتبر هدراً للأموال المنفقة على تعليم المتسربين ويكون العائد الكمي (المخرجات) أقلّ من المتوقع، فضلاً عن ضياع اقتصادي كبير نتيجة إنخراط أعداد كبيرة من المتسربين في صفوف الأمية وما يترتب على ذلك من ضعف إنتاجية الفرد وعدم قدرته على استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج، مؤدياً إلى زيادة نسبة البطالة. كل ذلك يمثل أموالاً مهدرة كان من الممكن توظيفها وإستثمارها في ما يساهم برفع المستوى الاقتصادي للأفراد.

2- الإنعكاسات التربوية: حيث يترد المتسرب للأمية بما يؤثر على كفاءة التعليم ويقف حجر عثرة أمام إصلاح التعليم. فالمتسربون يمثلون أفراداً محدودي التعليم يتسمون بعدم إكمال ونضوج جوانب شخصياتهم وغير مزودين بالثقافة والمعرفة والمعلومات والقيم المختلفة التي تمكنهم من التكيف مع المجتمع، بما يزيد من رصيد الأميين خصوصاً أمية النساء التي هي نصف المجتمع والمسؤولة عن تربية الأجيال بما يضعف المجتمع ويصيبه بالتعثر. ويمثل الهدر التربوي خسارة كبيرة ناتجة عن إعادة تعليم وتأهيل من تسربوا من التعليم وما يترتب على ذلك خسارة في الإنفاق على التعليم من جهد ووقت ومال. فالهدر التربوي له بعدان يتأثران بظاهرة تسرب الفتيات من التعليم حيث يمثل الهدر التربوي الكيفي التأثير السلبي على الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام

التّعليمي، بينما يمثل الهدر التربوي الكميّ التّأثير السّلبّي على كلّ من الرّسوب والتّسرب، بما يعني أنّ هذا الهدر يرتبط بالكفاءة التّعليمية. فكّما كان النظام التّعليمي كفاء، كلّما كان قادراً على تحقيق مخرجات تلبي احتياجات المجتمع.

3- الإنعكاسات الاجتماعية: حيث لا يملك المتسرّب مواصفات المواطن السّوي ويفتقد إلى كفاءات وخبرات ضروريّة لمواجهة متطلّبات الحياة. إذ يكون المتسرّب أقلّ قدرة على المشاركة في بناء المجتمع وزيادة المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على الفرد والأسرة والمجتمع.

4- الإنعكاسات النفسية والصحية: فالمتسرّب أكثر عرضة للمشاكل الصحية بشقيها النّفسي والبدني، ولعلّ البعد النّفسي قد يؤدي إلى المرض البدني، والتعرّض إلى اضطرابات نفسية نتيجة تركه المدرسة لأسباب قهرية بما يضعف مناعته ويعرضه للكثير من الأمراض.

5- الإنعكاسات القانونية: فالمتسرّب قليل الوعي بحقوقه وواجباته بما يدفعه إلى ارتكاب الكثير من الأخطاء التي تضعه تحت طائلة القانون كما يؤدي ذلك إلى تفتيش الجريمة في المجتمع نتيجة سهولة استدراجه والتغيير به.

6- الإنعكاسات السياسية: فالمتسرّب شخصيته غير مكتملة نتيجة قصوره العلمي والتّربوي مما يسهّل إقناعه بما يضرّ المجتمع من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرّفة، كما أنّه غالباً ما يكون قليل الوعي بالاختيارات المناسبة التي تحقّق صالح الوطن عند ممارسة حقوقه السياسية.

(ب) الآثار الاقتصادية لتسرّب الفتيات من التّعليم في اليمن:

يمكن التعرّف على هذه الآثار من خلال التعرّف على فوائد تعليم الفتيات ومن ثمّ رصد الآثار الاقتصادية المترتبة على عدم تعليم الفتاة كالاتي:

1- فوائد تعليم الفتيات (رونالد جي: مبادرة تعليم البنات، ص3-12): لا شك أنّ تخصيص الموارد اللازمة لتعليم الفتيات بشكلٍ راقٍ تُعتبر أحد أفضل أنواع الاستثمار التي يمكن للمجتمع القيام بها. إذ أظهرت العديد من الدّراسات أنّ تعليم الفتيات يؤدي إلى سلسلة من الفوائد الاجتماعية بما في ذلك زيادة دخل الأسرة، وتأخّر سنّ الزواج، وانخفاض وفيات الرّضع، ووفيات الأمّهات مع وجود أطفال وأسر يتمتّعون بصحة وتعليم وتغذية أفضل، ممّا يؤدي في النهاية إلى تحقيق مشاركة أكثر للمرأة في التنمية. كما تؤدي هذه المزايا إلى المزيد من الفوائد بشكلٍ متناغم ومتعاون وبآلية ذاتية عابرة للأجيال بحيث يصبح الأثر الكيفي أعظم من مجموع الأجزاء المكوّنة له.

2- آثار ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم (البير لوقا وآخرون: بحث اجتماعي ص 85): يؤدي تسرب الفتيات إلى فاقد اقتصادي كبير نتيجة إرتداد المتسربات إلى الأمية وما يترتب عليه من انخفاض الإنتاجية وزيادة الأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتق الدولة مقابل الإنفاق على برامج محو الأمية، كما يزيد من الإنفاق على التعليم من دون مردود اقتصادي. ويُعتبر إرتفاع نسبة التسرب في اليمن وخصوصاً أوساط الفتيات مؤشراً خطيراً وعبئاً كبيراً على ميزانيات التعليم التي هي في الأساس قليلة جداً بسبب أوضاع الحرب إلى حدوث خلل في التوازن بين تعليم الذكور والإناث، فضلاً عن أن الفتاة المتسربة تترك التعليم قبل اكتمال نموها وتفتح مداركها متحوّلة إلى أمّ جاهلة في عصر العلم والتكنولوجيا والثقافة، وذلك ينعكس سلباً على مستقبل أولادها بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام. إضافة إلى ذلك، يكون لتسرب الفتيات من التعليم العديد من الآثار السلبية التي من أبرزها: عدم الثقة بالنفس، ضعف إقتناع الفتاة بجدوى التعليم ما ينعكس على وعيها في تعليم أبنائها، كما أنها قد لا تجد فرصة عمل مناسبة لعدم اكتسابها للحد الأدنى من المهارات اللازمة لأي وظيفة. فلارتفاع الأمية بين الفتيات دلالات كبيرة أهمها أن تصرفاتها قد تكون عون أو معوّق لتحقيق خطط التنمية في المجتمع والمدرسة.

(ج) الهدر الاقتصادي لتسرب الفتيات:

يمثل الهدر الاقتصادي لتسرب الفتاة أحد أشكال الهدر المؤثرة سلباً على المجتمع اقتصادياً، ويعرفها البعض بأنها الخسائر الناتجة عن فقد النفقات على المتسربين والمتسربات من ميزانيات التعليم في اليمن، ولا شك أنها نظرة سائدة ومقبولة في تقييم الهدر الاقتصادي للظاهرة في معظم الدراسات، إلا أن هذه الورقة ستنهج نظرة أكثر شمولية وعمقاً في رصد وتحديد هذا الهدر. فكل ما سبق من دراسات تناولت الآثار المباشرة لظاهرة التسرب من التعليم مع تجاهل الآثار غير المباشرة والتي لا تقل أهمية بل أنها قد تزيد في أهميتها عن تلك الآثار المباشرة المتمثلة في ضياع الأموال المنفقة على المتسربين من دون مردود إقتصادي لها. وعلى ذلك يمكننا تحليل وتحديد الهدر الاقتصادي من خلال منظورين هما:

1- الهدر الاقتصادي المباشر:

ويتمثل في كافة المبالغ المنفقة بشكل مباشر على ميزانيات التعليم على المتسربين سواء من قبل الأسر أو من قبل الجهات الداعمة للتعليم والممولة له.

2- الهدر الاقتصادي الغير مباشر:

• اقتصادياً: تتمثل في التأثير السلبي على البيئة الاستثمارية للاقتصاد القومي من خلال وجود مخرجات تعليمية لا تتناسب مع سوق العمل واحتياجاته، حيث تنخفض مهارات المتسرب بما يؤثر سلباً على الإنتاجية، إلى جانب زيادة

معدّلات البطالة وما يترتّب على ذلك من هدر للطاقات، فضلاً عن أن المتسرّب لا يملك من المهارات ما يتناسب مع أساليب الإنتاج الحديثة بما يؤثّر على الإنتاجية الكلية للاقتصاد القومي.

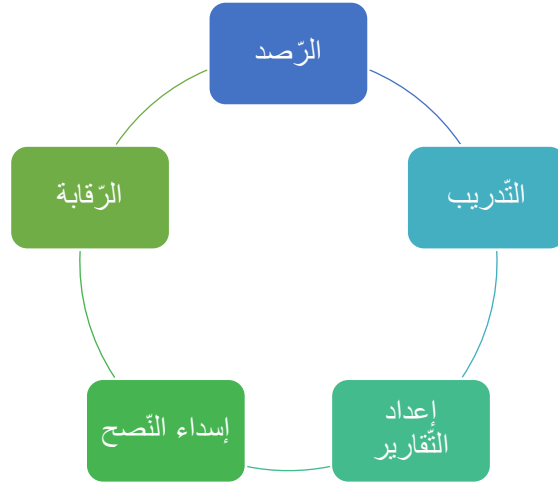
- تربوياً: يتمثّل في أن ارتداد المتسرّب إلى الأمية يزيد من تكاليف إصلاح التّعليم، فضلاً عن عدم تكيف المتسرّب مع المجتمع وعدم قدرته على مجاراة التطوّرات المتسارعة محلياً وإقليمياً وعالمياً.
 - اجتماعياً: يتمثّل في عدم قدرة المتسرّب على المشاركة الفعّالة لبناء المجتمع بما يضيّع على المجتمع طاقات وسواعد لازمة لاستكمال بنائه وتنميته وتطويره.
 - صحياً ونفسياً: يزيد المتسرّب من أعداد المرضى نتيجة انخفاض وعيه بوسائل الوقاية من الأمراض فضلاً عن جهله بأهمية الوسائل الوقائية بما يضع على كاهل الدولة أعباء نفقات إضافية كان من الممكن توجيهها لخدمات أخرى أو على الأقلّ لتحسين الخدمات الصحيّة بما ينفع المجتمع.
 - قانونياً: يتمثّل في تعرّض المجتمع إلى الكثير من المشاكل والاضطرابات وتفشي الجريمة وزيادة الأعباء على المحاكم وأقسام الشرطة والأسر، بما ينعكس سلباً على إنتاجية هذه المؤسسات وانخفاض إنتاجية الأفراد نتيجة تعرّضهم لمشاكل من قبل المتسرّبين المنخفضي الوعي.
 - سياسياً: يتمثّل فيما يتحمّله المجتمع من أعباء نتيجة سوء اختيار هؤلاء المتسرّبين سواء لمن يمثّلونهم سياسياً أو إبداء الرأي فيما يؤثّر على تنظيم المجتمع وضبط سلوكه.
- ولا شكّ أن كل ما سبق من هدر اقتصادي غير مباشر إذا ما ترجم إلى نفقات وأموال سيصبح أضعاف الهدر الاقتصادي المباشر في نفقات التّعليم المفقودة.

استراتيجيات التدخّل:

قدم الباحثون في البيئة العربية والأجنبية بعض الحلول والاستراتيجيات لمواجهة ظاهرة التسرّب (بالحدّ منها أو تقليل أخطارها أو منعها من الحدوث). فمثلاً قدم كانتر وهيل: 1998 عدد من الاستراتيجيات التي تركّز على أهداف الطّلاب وتشجيع الاشتراك في الأنشطة المدرسية والاهتمام بالبيئات البديلة للتّدرّيس والتعرّف على احتياجات الطّلاب واهتماماتهم الخاصة، وقدم سمنك: 2014، 2009 عدد آخر من الاستراتيجيات منها تعظيم شأن الفرص الممتدّة للتعلّم وتفعيل برامج الإرشاد النفسي والأكاديمي (الفردية والجماعية) والكشف المبكر عن التسرّب، ومراقبة الطّلاب المهذّبين بالتسرّب، مع إنشاء قاعدة بيانات وافية ودقيقة عن الظّاهرة في برامج تُعرف باسم برامج مراكز التعلّم المجتمعي للقرن الحادي

والعشرين، كما قدّم الرحوب (2013) عدد من التّوصيات المعتمدة على أبحاثه الميدانية تتمثّل في التدخّل المبكر في مرحلة ما قبل الرّوضة وحتى الصّفّ 12 وإشراك المجتمع والأهل في تعليم الطّلاب، وتحسين بيئة المدرسة، ودعم الأسر الفقيرة والاهتمام الخاص بالطّلاب ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة. وتشابهت توصيات كلّ من الميدا وآخرون: 2008 وريل سنترال: 2011 في برامج التدخّل القائمة على تدريب الطّلاب على حلّ المشاكل وضبط الذات مع تدريب الآباء على حلّ المشاكل مع الأبناء وكيفية تفعيل المشاركة مع المدرسة والتّواصل مع المعلّمين. وقدّمت بعض الجمعيات العربية مثل جمعية التّعليم الفنّي والوظيفي: 2009، مصر، بعض الحلول لحدّ من التّسرّب حيث وضعت عدد من السّياسات التي من شأنها تخفيض أو تقليل نسب التّسرّب المتمثّلة في زيادة التّمويل والدّعم المادّي، والتركيز على المنع الشّامل للتّسرّب ووضع استراتيجيات إعادة التحاق المتسرّبين، ودعم البحوث المركّزة على التّسرّب وتفعيل نتائجها، وقد اتفق كلّ من آلي أكاديمي: 2016 وريمير: 2016 في تحقيق المعايير الخمسة عشر التي وضعتها الشّبكة القوميّة لمنع التّسرّب (National Dropout Prevention Network) ومنها، إدارة الحالات الخاصة، وحلّ الصّراعات، والمشاركة المجتمعيّة، والجداول المرنة والبيئات البديلة، والتّنشئة الوالدية.

كما قام سمنك وريمير: 2005/2014 بتفعيل الخمسة عشر الاستراتيجية التي اقترحها المركز القومي لمنع التّسرّب في بدايات القرن الحادي والعشرين وأكّد عليها وعدّل بعضها عام 2010، وهي الاستراتيجيات المحوريّة الأساسيّة وهي، المراقبة، الإشراف، والتعلّم الخدمي، والتّدريس البديل، وفرص ما بعد المدرسة. أما التدخّلات المبكرة فتتمثّل في: تعليم الطّفولة المبكرة إشراك الأسرة والتّمنية المبكرة وتشمل إستراتيجيات الخاصة بالإستعادة القصوى من التّدريس على: التّمنية المهنيّة، والتعلّم النّشط، وتكنولوجيا التّعليم والتّدريس النّقيدي. وأما استراتيجيات الخاصة بالإستعادة القصوى من المجتمع الأوسع فتشمل التّجديد المنظومي، والتّشارك ما بين المدرّس والمجتمع، والتعلّم الفنّي والمهني. وبعض استعراض هذه الاستراتيجيات يمكننا أن نقترح استخدام الاستراتيجية SMART لمعالجة مشكلة التّسرّب بشكل عام وتسرّب الفتيات بشكل خاص. وتتكوّن هذه الاستراتيجية من خمسة مراحل موضحة في الشّكل الآتي:



ويمكننا أن نطبّق استراتيجية SMART على النحو الآتي:

- في مرحلة الرصد: يتمّ التعرف على أسباب تسرّب الفتيات ومظاهرة والمراحل التي يزيد فيها معدّلات التسرّب وأعداد الطّالبات المتسرّبات، وكذلك الأعداد المحتملة من خلال أدوات قياس دقيقة وموضوعية يشترك في إعدادها وتطبيقها المعنّين وذوي الاختصاص.
- في مرحلة المراقبة: يتمّ التعرف على المخاطر الحالية لتسرّب الفتيات والمخاطر المحتملة وحصرها من خلال أدوات لجمع بيانات تعدّ لهذا الغرض من قبل المختصّين بعلم النفس وعلم الاجتماع والقانون والتربويّين وغيرهم من المهتمّين.
- مرحلة إسداء النصح: يتمّ التوجّيه بالعمل والإسراع في تجنّب حدوث المزيد من التسرّب، وكذلك إعداد برامج التدخّل في حالات التسرّب القائمة، مع وضع برامج تدريبية وإرشادية ونفسية وتربوية، وإطلاق التّحذيرات بخصوص خطورة التسرّب تربوياً واجتماعياً وثقافياً وأخلاقياً، ووضع آليات لمتابعة التّففيذ.
- مرحلة إعداد التقارير: نهدف من هذه الخطوة إلى تسجيل ما تمّ عمله سابقاً وما تقوم به منظمات المجتمع المدني بالشراكة مع المدرسة وأولياء الأمور والمجتمع المحلي ووضع تصوّر مستقبلي للحدّ أو إيقاف هذه الظاهرة.
- مرحلة التّدريب: يتمّ خلال هذه المرحلة تدريب الباحثين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين والتربويين وغيرهم على التّعامل مع الطّالبات أو الفتيات المتسرّبات وجعل كلّ متسرّبة حالة قائمة بذاتها، لاختلاف ظروف وأسباب تسرّبها، هذا بالإضافة إلى تدريب المتسرّبات غير الرّاعبات في العودة للمدرسة على بعض المهارات الحياتية المفيدة أو المهن والوظائف المرتبطة بحياتهن.

التوصيات والحلول المقترحة

نظراً للظروف الخاصة التي تمرّ بها اليمن فإن قطاع التّعليم بحاجة ماسة إلى تدخّل طارئٍ يتمثّل بمراعاة الاعتبارات التي خلّفتها التوتّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثّقافية والأخلاقية التي يمرّ بها البلد والمعايير الدّولية للتّعليم في حالة الطوارئ وتتمثّل بالآتي:

1. أولاً: إيقاف التّدور الحاصل في التّعليم وتعزيز قدرة المؤسسات التّربوية على الاستمرار في أداء عملها من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1.1. (الهدف 1) تلبية الحاجات العاجلة للتّعليم من خلال تنفيذ السياسات الآتية:

- (أ) إيجاد آلية عمل لتوفير رواتب موظفي التّعليم تساهم السّطات التّعليمية والمنظمات الدولية فيها.
- (ب) توفير الكتاب المدرسي والتغلب على العجز الحاصل من خلال التّطبيقات الإلكترونيّة.
- (ج) ربط المساعدات الإنسانية بالتّعليم وتفعيل برنامج الغذاء من أجل التّعليم.
- (د) ترميم المدارس المتضرّرة جزئياً وفق خطة واضحة تراعي الكثافة الطّلابية.
- (ر) توفير فصول دراسيّة بديلة.
- (س) عقد مؤتمر للمانحين لتوفير الدّعم الكافي.
- (ص) وضع آليات عملية لمتابعة الطّلبة النّازحين وضمان إدماجهم بالمدارس.

1.2. (الهدف 2) الحدّ من الانتهاكات من خلال إنتهاج السياسات الآتية:

- (أ) الضّغط بمختلف الوسائل على الأطراف المختلفة لإخلاء المدارس والمؤسّسات التّعليمية.
- (ب) دعم قدرات الاتّحادات الطّلابية والنّقابات التّعليمية والأكاديمية ومجالس الآباء ومنظمات المجتمع المدني العاملة في التّعليم للمساهمة في الحدّ من انتهاكات التّعليم.
- (ج) إنشاء مرصد تربوي لجمع البيانات والتّقارير حول انتهاكات التّعليم المختلفة.
- (د) إعداد حملة وطنية للتوعية بالقوانين الدولية الخاصة بحماية التّعليم.
- (ر) بناء شراكة مع المؤسّسات الإعلامية المختلفة للتوعية بالقضايا التّربوية والتّعليمية.

1.3. (الهدف 3) تعزيز قدرة الإدارات التّربوية والمعلّمين على العمل في الأوضاع الانتقالية:

- (أ) تطوير برنامج تدريبي للموجّهين والإداريين والجهات ذات العلاقة يتضمّن المعايير الأدنى للتّعليم.
- (ب) وضع معايير تربويّة لقبول المدرّسين المتطوّعين في التّعليم وبرامج تدريبيّة لتحسين أدائهم.
- (ج) وضع برامج تدريبيّة للمعلّمين تركّز على إدارة الصّفّ والدعم النّفسي.

- (د) تعزيز دور نظم المعلومات على العمل في حالة الطوارئ.
- (ر) تدريب الإدارات المدرسية في تطوير أدائها بما يعزز التوجه نحو الإصلاحات القائمة على المدرسة.

2. ثانياً: تعزيز قدرة النظام التعليمي على التدخلات الإيجابية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- 2.1. (الهدف 1) توحيد السياسات والرؤى من خلال الآتي:
- (أ) وضع أسس جديدة لإدارة التعليم تحول دون تحول الانقسام الحاصل في إدارة التعليم إلى سبب في توليد المشاكل والتحديات وتعقدها.
- (ب) تشكيل مجلس أعلى للتعليم يتولى وضع السياسات التعليمية ووضع الخطط الإستراتيجية وتوثيق الجهود بين قطاعات التعليم المختلفة.
- (ج) التوقف عن إحداث التغييرات الفنية في النظام التربوي من شأنه أن يعزز الإنقسام الحاصل.
- (د) وضع آلية لتطوير الشراكة مع المنظمات الدولية والمحلية والمجتمع المحلي.
- (ر) تحسين البيانات والمعلومات وتوحيدها لضمان وضع خطط سليمة.
- (س) وضع خطة استراتيجية لمواجهة التحديات تراعي البعدين القصير والطويل.

2.2. (الهدف 2): تحليل المعوقات من خلال الآتي:

- (أ) تحليل المعوقات الخارجية للتعليم في إطار العوامل المختلفة.
- (ب) تحليل معوقات التحاق الأطفال والفتيات بالتعليم.
- (ج) إعداد دراسة حول الأطفال والفتيات النازحين وإمكانية استمرارهم بالتعليم.

المراجع:

- 1- البير لوقا واخرون (2008): الأسباب الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية لتسرب الأطفال، مؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية، مصر .
- 2- سعد (2010): الخصائص الاجتماعية للتسربين دراسيا، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا، جامعة نايف، السعودية.
- 3- سويلم جودة سعيد (2016): الهدر الاقتصادي الناتج عن تسرب الفتيات، السودان، جامعة القاهرة فرع الخرطوم

- 4- طاهر محمد، هبة الشحات (2017): تسرب الفتيات من التعليم أزمة أمة . والطريق الى المستقبل، مصر، جامعة قناة السويس.
- 5- عليان واخرون (2012): أسباب الهدر التربوي، المؤتمر الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الإسلامية غزة.
- 6- عبد الحميد واخرون (2007): ظاهرة التسرب بكليات المعلمين العوامل والأسباب، بحث مقدم لكلية المعلمين بمكة المكرمة، السعودية.
- 7- مركز الدراسات والاعلام التربوي (2018): أزمة التعليم في اليمن والسياسات المقترحة لمواجهتها، تعز، اليمن.
- 8- محمد فؤاد واخرون (2009): دور الإدارة المدرسية في مدارس البنات الثانوية في مواجهة التسرب الدراسي، رسالة ماجستير، جامعة غزة.
- 9- منصور مصطفى واخرون (2014): دور الإدارة المدرسية في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الخامس، الجزائر.
- 10- يحيى حجازي واخرون (2012): التسرب المدرسي المسببات والدوافع، مشروع اصلاح التعليم، القدس فلسطين.
- 11- اليونيسف (2018): تقرير صادر عن اليونيسف حول التعليم في اليمن.
- 12- Almeida and others (2008): Six pillar of effective dropout prevention and recovery, available at: <https://jfforg-prod-prime.s3.amazonaws.com/media/documents/DropoutBrief-090810.pdf> (Job for future).
- 13- Dynarski and others (2008): Dropout Prevention available at www.ies.ed.gov.